رئيس الجمـهورية يعلن عن تضمين التعديل الدستوري:

آلية مستقـــــلة لمراقبة الانتخابات

مجلس الأمة

67

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد السابع والستون -نوفمبر 2015

رئيس المجلس:

«..التجديد النصفي مناسبة لاستخلاص الدروس وتقييم المسيرة..»

«..الثنائية البرلمانية حققت نتائج إيجابية.. والنقائص تستدرك..»

رئيس مجلس الأمة في زيارتين رسميتين إلى الصين واسبانيا

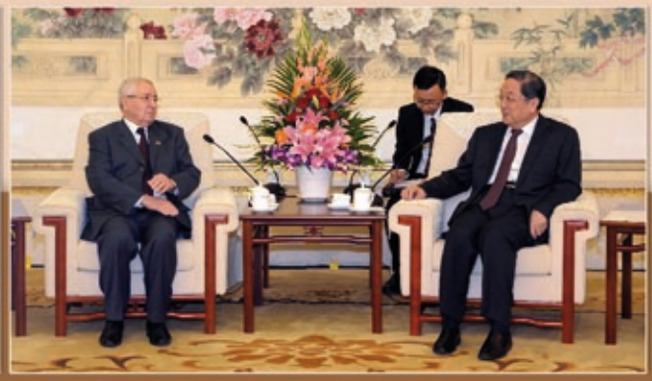

الأسئلة الشفوية

أعضاء المجلس يُواصلون التعبير عن انشغالات منتخبيهم.. والجزائر العميقة في صميم الاهتمامات

الفهرس

افتتاح الدورة الخريفية 2015
رئيس المجلس: التجديد النصفي مناسبة لاستخلاص الدروس وتقييم المسيرة
04

مسعى ترشيد النفقات .. ودعم الاستثـــــمار
قراءة في قانون المالية التكميلي 2015..
حماية احتياطي الصرف ومكافحة تهريب رؤوس الأموال
10

الأسئلة الشفوية 15
> **صيغ السكن حسب دخل كل فرد** 16
> **لجنة على مستوى كل ولاية لدعم استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** 17
> **منشور يتعلق بالأرصفة!!** 17
> **(السرقة الأدبية) في الجامعة الجزائرية!!** 19

تعاون
رئيس مجلس الأمة في زيارتين رسميتين إلى:

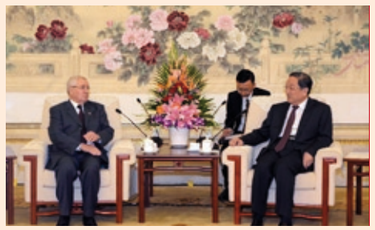

جمهورية الصين الشعبية

و اسبانيا
20

استقبالات 22

النشاط الخارجي 24

متابعات

السلم والمصالحة.. والتنمية في الجزائر
27

المدار البرلماني

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
سليم رباحي
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
د.سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

.. مسار التجديد

«لقد دأبت، منذ أن حبوتموني بثقتكم وانتخبتموني رئيسا للجمهورية، على العمل في سبيل التجدد الوطني الذي ناديت به عام 1999.

لقد تحققت بعد إنجازات كثيرة ومازال منها ما ينتظر التعزيز أو الاستكمال، وذلك هو الشأن في المجال السياسي والحوكمة، ذلكم هو النهج الذي يسير عليه مشروع مراجعة الدستور الذي سيتم الإعلان عنه عما قريب.

والأمر سواء بالنسبة للتطلع الذي يعكسه هذا المشروع، أي التطلع إلى تعزيز الوحدة الوطنية حول تاريخنا، وحول هويتنا، وحول قيمنا الروحية والحضارية.

والأمر سواء بالنسبة لصدوره عن إرادة غايتها تدعيم مكانة الشباب ودوره في مواجهة تحديات الألفية.

والأمر سواء كذلك بالنسبة للضمانات الجديدة التي سيأتي بها مشروع التعديل هذا، من أجل تعزيز احترام حقوق المواطنين وحرياتهم وكذا استقلالية العدالة.

ونفس المقاربة هذه تحدو تعميق الفصل بين السلطات وتكاملها، وفي الوقت نفسه إمداد المعارضة البرلمانية بالوسائل التي تمكنها من أداء دور أكثر فاعلية بما في ذلك إخطار المجلس الدستوري.

وقصارى القول، سيكون تنشيط المؤسسات الدستورية المنوطة بالمراقبة وإقامة آلية مستقلة لمراقبة الانتخابات من بين ما يجسد الرغبة في تأكيد الشفافية وضمانها في كل ما يتعلق بكبريات الرهانات الاقتصادية والقانونية والسياسية في الحياة الوطنية.

آمل أن تسهم مراجعة الدستور هذه في تعزيز دعائم ديمقراطية هادئة في سائر المجالات، وفي مزيد من تفتح طاقات الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين في البلاد، في خدمة مصالح الشعب، الشعب الذي هو، دون سواه، مصدر الديمقراطية والشرعية،

الشعب الذي هو الحكم الأوحد صاحب القول الفصل في التداول على السلطة».

من كلمة رئيس الجمهورية
بمناسبة أول نوفمبر 2015

رئيس المجلس: التجديد النصـــفي مناسبة لاستخلاص الدروس وتقييم المسيرة

عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة 118 من الدستور؛ والمادة 5 من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وَعَمَلَهُمَا، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ افتتح مجلس الأمة دورته الخريفية العادية لسنة 2015.

جرت مراسيم الافتتاح في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الأربعاء 2 سبتمبر 2015 برئاسة السيد الحاج العايب، نائب رئيس مجلس الأمة نيابة عن السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ وهي الجلسة حضرها كل من السيدات والسادة: رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، أعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة وكذا ممثلي وسائل الإعلام.

وبعد الاستماع إلى مراسيم الافتتاح من تلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني، قرأ السيد الحاج العايب، نائب رئيس مجلس الأمة كلمة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الخاصّة بالمناسبة.

أود في البداية أن أعبر عن كبير الارتياح وبالغ السعادة لالتئام شمل أسرة هيئتنا في هذه المناسبة الدستورية الهامة.

كما أود بهذه المناسبة أيضا أن أتوجه بالشكر والتقدير لكبار ضيوفنا الذين بحضورهم شرفوا هيئتنا في افتتاح دورة مجلسنا الخريفية العادية لهذه السنة.

تأتي دورة هذه السنة متزامنة مع دخول اجتماعي عادي مؤشراته تنبئ بأنها ستكون هادئة كونها تأتي مسبوقة بإجراءات ناجعة اتخذتها الحكومة لصالح الشرائح الاجتماعية العريضة من شعبنا... إجراءات ستكون باعثة للأمل... ومولدة للانسجام بين مختلف فئات المجتمع...

إننا إذ نقول بهذا الكلام فليس من باب التفاؤل المبالغ فيه وإنما من منطلق توقعات مبنية على حقائق ملموسة وقرارات متخذة أو هي ستتخذ في القادم من الأيام...

يؤكد هذه الحقيقة كون جدول أعمال دورة الخريف لهذه السنة سوف يتضمن مشاريع نصوص قانونية هامة، نصوص تقترح حلولاً لمشاكل مطروحة...

وهي تنعقد خاصة عقب دخول مفعول إجراءات اتخذتها الحكومة لصالح العمال ذوي المرتبات المتدنية خاصة...

... لكن الدورة تنعقد أيضا في ظل التحديات التي تواجه البلاد والعالم وعلى أكثر من صعيد...

الأمر الذي يدعونا من الآن للتنبيه إلى عدم الانسياق في التحليل وراء التفاؤل المبالغ فيه...

* ذلك أن خطورة الانعكاسات السلبية التي قد تنجم عن تبعات تدني أسعار النفط بكل ما ينجم عنها من آثار على مداخيل الدولة والأفراد تدعونا إلى التحلي باليقظة وتبني الصرامة في تنفيذ الإجراءات التي وضعتها الحكومة لمواجهة هذه الوضعية...

وتحتم علينا مراجعة السلوكات الاستهلاكية الفردية المبالغ فيها... وتفرض على الهيئة التنفيذية والمتعاملين الاقتصاديين الخواص واجب مراجعة السياسات الخاصة بالإنتاج وخلق الثروة.

* صحيح أن سياسة الحكومة المعمول بها الآن ترمي في مبتغاها إلى التخفيف من آثار الصدمة المالية التي تواجه البلاد وهي (أي الحكومة) «للأمانة تقول» لا تتوقف عن البحث عن الحلول الناجعة للمشاكل المطروحة، من خلال اتخاذها إجراءات شجاعة ترمي إلى التخفيف من الأعباء التي تواجه المواطن... كالزيادة في أجور ذوي المدخول المتدني... وبالوقت

افتتاح الدورة الخريفية 2015

الحاج العايب ينوب عن رئيس المجلس

ذاته مراجعة المنحة الجزافية التعويضية التي تتدرج في إطار حماية القدرة الشرائية للمواطن. ومن خلال انتهاج سياسات تضامنية عديدة لفائدة المتقاعدين ومن خلال استحداث مناصب عمل جديدة ترمي إلى امتصاص ظاهرة البطالة.

* وفي نفس الاتجاه تحرص الحكومة على توفير الشروط المادية والتأطير البيداغوجي المناسب لاستقبال جيد لتلاميذ التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين وكذا طلاب الجامعات والمعاهد العليا...

منطلقين من هذه المعطيات وغيرها فإننا نود أن نعبر عن ارتياحنا للجوء الحكومة إلى اعتماد هذه السياسة ولجوئها إلى مثل هذه القرارات الاستباقية وتُثني خاصة على القرار الذي اتخذته الثلاثية عندما برمجت لقاءها مع شهر أكتوبر القادم بقصد تقييم الجهد المبذول حتى الآن ومعرفة المستوى الذي وصل إليه تنفيذ القرارات التي اعتمدت في الثلاثية السابقة...

كل هذه الإجراءات والتدابير وغيرها ستكون مواضيع نقاش ممثلي الأمة خاصة أثناء تقديم قانون المالية لسنة 2016، حيث سيتم فيها تشريح الأوضاع التي يعيشها المواطن وفيها ستكون الفرصة متاحة أمام أعضاء مجلس الأمة لتقديم آرائهم ومقترحاتهم أمام أعضاء الهيئة التنفيذية.

* وفيما يتعلق بهيئتنا، ستكون هذه الدورة مميزة ومختلفة عن غيرها كونها ستكون آخر دورة بالنسبة لنصف أعضاء مجلس الأمة كون عملية التجديد النصفي ستشملهم.

وهكذا فإن دورتنا الخريفية تفتتح اليوم بتشكيلة من الأعضاء وستختتم بتشكيلة نصف أعضائها جدد يدخلون الهيئة لأول مرة...

* إن التغيير النصفي لأعضاء المجلس يعطينا الفرصة دائمًا لكي نقيم أداء الهيئة وأداء أعضائها لكنه يمنحنا المناسبة لكي نقف وقفة تقدير وعرفان لكل أولئك الذين بذلوا الجهد وساهموا في إعطاء الإضافة وإثراء التجربة ضمن الهيئة... فلهؤلاء وأولئك الشكر والتقدير والعرفان... وإننا لنأمل للوافدين الجدد على المؤسسة أن يأتونا بقدرات من شأنها أن تعزز وتثري التجربة البرلمانية الناشئة وتعطيها الإضافة.

... إذ مع نهاية هذه الدورة سوف يكون أعضاء الهيئة الناخبة على مستوى المجالس المحلية مدعوين إلى اختيار واحد منهم على مستوى كل ولاية، ومن شأن هذا الحدث أن يولد حركية وتنافسًا واضحين على مستوى الولايات كما هو سيولد حيوية واضحة في المشهد السياسي الوطني...

ما نتمناه هو أن تجري العملية في ظل أجواء تنافسية شفافة ونزيهة، وأن يُرجح الخيار فيها لصالح التجربة والكفاءة.

تأكيدًا أنكم تعلمون أن هذا التجديد سيكون هو السادس في عمر مجلس الأمة، وهو سيكون مناسبة جد مواتية لاستخلاص الدروس وتقديم القراءات عن التجربة البيكاميرالية الناشئة في بلادنا. لهذا فإني أستسمحكم عذرًا إن أنا توقفت بعض الوقت لتسجيل بعض الملاحظات أراها جديرة بالتسجيل وفي هذه المناسبة...

أولاها : أن التجربة أظهرت أن الممارسة البرلمانية في بلادنا أثبتت أن الثنائية البرلمانية قد أعطت إضافة جيدة في الممارسة البرلمانية في بلادنا كما أن الوظيفة التشريعية عمومًا قد أدت دورها وإن هي كانت لا تزال في حاجة إلى الإثراء والتحسين.

وإنها لفرصة جد مواتية أن يتزامن هذا التجديد مع المراجعة الدستورية المتوقعة... لهذا يبقى أملنا كبيرًا في أن تتم هذه المراجعة في آجال معقولة وأن يتم تضمين الوثيقة المرجعية الجديدة بأفكار من شأنها أن تجعل من دستورنا القادم وثيقة سامية وفي مستوى التطلعات المعقودة عليها وأن تكون مسايرة للتطور الذي يعرفه العالم في هذا المجال.

ثانيا : وعلى صعيد التسيير العادي لهيئتنا البرلمانية مع الهيئات الدستورية الأخرى (الحكومة والمجلس الشعبي الوطني) فقد أثبتت التجربة أن هناك نتائج إيجابية كثيرة قد تحققت ولكن التجربة أثبتت أيضا أن هناك نواقص برزت وقد لاحظها الزملاء وبيّنتَها الممارسة وهي تستوجب المراجعة.

كما جرت العادة لدى افتتاح كل دورة، يقتضي الموقف عرض مشروع جدول أعمال الدورة أمامكم...

وبالنسبة لهذه السنة فسيكون جدول أعمال دورتنا ثريًا في عدد نصوصه وهامًا في مضمون مشاريعه... وهو سيعزز تأكيدًا المنظومة القانونية لبلادنا بمشاريع قوانين من شأنها تحسين تقنين قطاعات عديدة تشمل المالية والاقتصاد والقطاع الاجتماعي والعلمي والثقافي والقانوني والتجاري، إلخ...

* وهكذا يأتي قانون المالية التكميلي لسنة 2015 في مقدمة المشاريع المقترحة أثناء هذه الدورة، وحيث عالج جوانب مالية وجبائية عديدة اقتضتها المرحلة ودعاها واجب ترشيد النفقات وإقرار تحفيزات لتشجيع الاستثمار ودعم الإنتاج الوطني.

* إضافة إلى هذا فقد أتى القانون المذكور بتحفيزات واضحة ترمي إلى محاربة النشاط المالي الموازي وتحويل رؤوس أمواله إلى البنوك، أي إدماج الكتل المالية الخارجة عن البنوك ضمن التعامل البنكي.

كما أن من شأن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 أن يساعد على اتخاذ تدابير تهدف إلى مكافحة التهرب الجبائي والجمركي.

* وبالنسبة لقانون المالية لسنة 2016، فهو يأتي بالواقع بمثابة الوصفة الطبية التي تحلل الواقع المالي والاقتصادي للبلاد وتضبط معالم خياراته.

مشروع القانون المذكور من شأنه أيضا أن يبقي على مواصلة الإنفاق الحكومي، لكن باعتماد تدابير أكثر رشادة وهو سيلجأ إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في نطاق مجابهة التهرب الجبائي دون التأثير على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما أصحاب المداخيل الضعيفة.

>>>

* وإذا كانت الحكومة قد اعتمدت نهج ترشيد الإنفاق سبيلا لتجاوز الصعوبات الظرفية التي تمر بها البلاد، فإننا نأمل أن يقابل هذا القرار بسلوك مسؤول من قبل المواطن يرمي إلى عقلنة الاستهلاك الأسري من خلال الابتعاد عن التبذير...

* من جهة أخرى، من المرتقب أن يتضمن قانون المالية 2016 جملة من التدابير التي ترمي إلى تحقيق عدالة ضريبية وجبائية أفضل، والارتقاء بمستوى الإدارة الجبائية الوطنية إلى مستوى المعايير الدولية.

* ومثلما جرت عليه العادة، فإن عرض مشروع قانون المالية على البرلمان سيكون لحظة فارقة ومميزة في النقاش بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

* أما بالنسبة لمشروع القانون الثالث المخصص لقطاع المالية، والمتعلق بضبط ميزانية 2013، فسيأتي – كما هو معروف – لممارسة البرلمان لرقابته البعدية على أعمال الحكومة (طبقا للمادة 160 من الدستور).

* علاوة عن هذه النصوص الثلاثة، سيتعزز القطاع بمشروع القانون المتضمن قانون الجمارك، والذي ينتظر منه أن يحيّن القانون الساري المفعول ويدخل عليه التعديلات التي تسمح بتطوير القطاع من جهة واعتماد المرونة المطلوبة في قطاع التجارة العابرة للحدود وبتحقيق المزيد من النجاعة في محاربة الجريمة الجمركية.

من جهته، قطاع العدالة سيتعزز بعدد هام من مشاريع القوانين، أحدها مشروع القانون المتضمن قانون العقوبات، الذي تم تأجيله في الدورة السابقة لتمكين اللجنة المختصة لتوسيع الاستشارة وسماع أكبر عدد ممكن من الخبراء المختصين...

* وسيدرس مجلس الأمة أيضا مشروع قانون الإجراءات الجزائية الذي يندرج في إطار مواصلة إصلاح العدالة وهو سيأتي لعصرنة الدعوى العمومية ولحماية الإطارات المسيرة.

* كما سيتعزز القطاع بمشروع القانون المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة، الذي يندرج هو الآخر ضمن الجهود القائمة لإصلاح قطاع العدالة، باعتبار أن هذه المهنة هي من بين المهن المساعدة للعدالة.

* ودائما في نفس القطاع، سيتولى مجلس الأمة دراسة مشروع القانون المتعلق بمكافحة التهريب وتحديد الموقف منه، وهو المشروع الذي ينتظر منه اعتماد تدابير أكثر صرامة وأكثر ردعية للتصدي لهذه الآفة الخطرة التي ماانفكت ترهق مقدرات الدولة، لاسيما وأنها تتزامن مع التهديدات الإرهابية المتنامية المهددة لأمننا واستقرار بلدنا.

* في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ستتولى هيئتنا دراسة وإبداء الموقف من مشروع القانون التمهيدي المتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا الذي سيعزز الجامعة الجزائرية بالإطار القانوني الذي سيعمل على ترقية وتطوير البحث العلمي، مثلما سيمكن الجامعة الجزائرية من اقتحام محيطها وجعلها قاطرة كل تطور تكنولوجي أو اقتصادي أو تقني.

* وفي ميدان الرعاية الاجتماعية، سيناقش أعضاء مجلس الأمة مشروع القانون المتعلق بالصحة الذي يأتي في حينه كونه سيعيد تنظيم منظومتنا الصحية بإدخال أساليب عمل جديدة تتماشى ومتطلبات الخريطة الصحية ببلادنا وضمان التكفل الأمثل بالمريض.

* في قطاع التجارة، سيأتي مشروع القانون المتضمن القانون التجاري ليضبط الآليات القانونية التي تسمح بتنشيط العمل التجاري وتشجيع إنشاء الشركات التجارية وذلك بتبسيط إجراءات إنشائها لضمان مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

* كما ينتظر في هذه الدورة أن يتعزز قطاع التجارة بمشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتقييس الذي يهدف إلى تحيين منظومتنا التشريعية في هذا المجال ومواءمتها مع الأنماط العالمية، وإلى ضمان حماية أكثر للمستهلكين وللبيئة وللحيوانات على حد سواء.

* في المجال الاقتصادي، من المتوقع أن يحال على البرلمان في هذه الدورة مشروع القانون المتعلق بترقية الاستثمار وتطوير المؤسسة، الذي

يهدف إلى تحرير الجهد الاستثماري من كل العراقيل البيروقراطية قصد تشجيع إنشاء المؤسسات وخلق الثروة ؛ ذلك أن توفير البيئة المشجعة للاستثمار – كما تعلمون – تعتبر الشرط الأساسي لتحريك عجلة الاقتصاد بما يصاحبه من خلق فرص العمل وإنتاج السلع وبالتالي تحقيق نمو قوي يعكس أهداف البرنامج الرئاسي.

أيضا من المنتظر أن يُحال مشروع القانون المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها على البرلمان. وستُعطى لأعضاء مجلس الأمة الفرصة لدراسته وتحديد الموقف منه، كونه سيعطي وثبة جديدة للمؤسسة الاقتصادية العمومية بما يحقق لها النجاعة ويبعث فيها المزيد من التنافسية.

* في نفس السياق، سيأتي مشروع القانون المتعلق بالنشاطات الإشهارية والذي ينتظر منه وضع إطار تنظيمي محكم لنشاط باتت أهميته الاقتصادية تتزايد.

تلكم هي مشاريع النصوص المقترحة لحد الآن في جدول أعمال الدورة، وهي كما تلاحظون تصب في الاتجاه الذي يتماشى مع السياسة المنتهجة والرامية إلى ترشيد النفقات كما أنها تتماشى والاستراتيجية المتوخاة من قبل الدولة الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار. وبالطبع فإن كافة هذه الإجراءات القانونية تصب في بوتقة واحدة، ألا وهي السّهر على راحة المواطن وتوفير شروط إنجاح الدخول الاجتماعي المقبل.

وهي بالطبع ترمي إلى قطع الطريق أمام دعاة اليأس ومحترفي الاستثمار في الأزمات التي تعتبر الجزائر في غنى عنها خاصة في هذا الظرف بالذات الذي أصبح فيه الاستقرار حقيقة تنعم بها الجزائر.

ولذا فإننا نستغل المناسبة لنقول أن : الجميع (طبقة سياسية ومجتمع مدني) مدعو إلى توحيد الصف وتوحيد الكلمة لصيانة المكاسب المحققة ونبذ كل ما من شأنه أن يفرق أبناء الوطن الواحد، وحتى تتجاوز الجزائر ظروف الأزمة وتقطع الطريق أمام أعدائها... والمتربصين باستقرارها والدفع بها نحو المجهول، وفي هذا الظرف فإنه لا مندوحة لنا كما ورد في رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة يوم المجاهد (20 أوت)، لا مندوحة لنا من أن نتحصن بقيم ديننا السمح، ونستلهم من فضائل ثورتنا المباركة وتضحيات شهدائنا الأمجاد العبر والمعاني الخالدة.

ولذا فإننا نقول أيضا أن الجزائريين بكل أطيافهم واختلاف مشاربهم الفكرية مدعوون لتشكيل جبهة داخلية واحدة والتصدي لمواجهة الإرهاب الذي لا يزال (للأسف) بين الحين والآخر يقوم بعمليات جبانة ضد المواطنين. وإننا إذ نجدد التنديد بسلوك هذه الفئة الضالة فإننا نحيي بالمقابل صمود قواتنا المسلحة وأسلاك أمننا على تصديها الشجاع له واجتثاث جذوره...

فيما يخص الجانب المتعلق بالأداء البرلماني ومراقبة العمل الحكومي، فإن المجلس سيواصل نشاطه من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية التي سيوجهها السيدات والسادة أعضاء المجلس للحكومة ورفع انشغالات المواطنين أو الاستعلام عن برامج الحكومة في بعض القطاعات، أو من خلال جلسات الاستماع التي تنظمها اللجان الدائمة للاستفسار عن المسائل أو القضايا التي تشغل بال الرأي العام الوطني، أو عبر النشاطات ذات الصلة بالتحرك الميداني أين يتوقف عضو مجلس الأمة ميدانيا على واقع التنمية المحلية ويتعرف على الصعوبات التي تعترض عمل المجموعات المحلية، لينقل تلك الانشغالات إلى الجهات المركزية المعنية.

وفي مجال النشاطات البرلمانية المكملة، سيعمل المجلس في إطار ترسيخ وتعميق الثقافة البرلمانية، على تكريس التقليد الذي دأب عليه في تنظيم ندوات وأيام دراسية حول مختلف القضايا والمسائل ذات الصلة بواقع البلد.

* وفي مجال النشاط الخارجي، سنواصل جهدنا في إطار الدبلوماسية البرلمانية، بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني وبالتشاور مع الهيئات المعنية في الدولة، في المشاركة الفعالة في مختلف المنابر البرلمانية الدولية والإقليمية وكذا المنتديات الدولية المتخصصة لإسماع صوت الجزائر وإظهار مواقفها.

تلك هي المحاور الكبرى التي سينصب ضمنها نشاط دورتنا الحالية وهو نشاط سيكون ثريًا ومتعدد الأوجه كما لاحظتم ولا شك.

مسعى ترشيد النفقات .. ودعم الاستثـــــمار

ينتظر أن يدرس مجلس الأمة في جلسات عامة مشاريع القوانين التالية :

- نص قانون المالية التكميلي لسنة 2015
- القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

وهي المشاريع التي درستها اللجان المختصة، ويكتسي مشروع قانون المالية لسنة 2016 الذي سيعرض على اللجنة المختصة أهمية خاصة، حيث يوليه أعضاء المجلس عنايتهم باعتباره كما أشار إلى ذلك رئيس المجلس «الوصفة الطبية التي تحلل الواقع المالي والاقتصادي للبلاد ويضبط معالم خياراته ..»

كما سيدرس أعضاء المجلس قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الذي عالج جوانب مالية وجبائية عديدة اقتضتها المرحلة ودعاها واجب ترشيد النفقات وإقرار تحفيزات لتشجيع الاستثمار ودعم الإنتاج الوطني .

قراءة في قانون المالية التكميلي 2015..

حمايـــة احتياطي الصرف ومكافـــحة تهريب رؤوس الأموال

رشيد لموارى

لا تزال الوضعية الاقتصادية للجزائر غير مستقرة بسبب بقاء أسعار النفط في مستويات منخفضة، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى قانون تكميلي للمالية لسنة 2015 من أجل تصحيح الفرضيات التي بنيت عليها ميزانية الدولة لسنة 2015. ويري البعض أن الأزمة التي خلقها إنخفاض سعر البترول ليست بالقوية ويمكن للجزائر تجاوزها بإقرار بعض التدابير فيما يخص التجارة الخارجية بينما يري البعض الآخر أن الاقتصاد العالمي يتغير بسرعة وعلى الجزائر مراجعة مؤشراتها الإقتصادية كل فترة من أجل تصحيح الإختلالات . وعليه، فقانون المالية التكميلي المرتقب طرحه أمام البرلمان لا يعني ضخ ميزانية إضافية بقدر ما يعني مراجعة أولويات الحكومة وإعادة ترتيبها، حسب المستجدات والتغيرات الطارئة على مستوى السوق العالمية للبترول، وهي التغيرات التي أثرت سلبا، ليس فقط على الجزائر كبلد منتج ومصدر للبترول، بل أيضا، على كبار المنتجين والمصدرين للنفط كالسعودية وروسيا.

ومن هنا، استدعت الضرورة إلى قانون تكميلي لتصحيح الاختلالات، انطلاقا من تنويع الاقتصاد الوطني للتخلص من التبعية المطلقة للمحروقات، و ترشيد مسار التجارة الخارجية وعقلنة الانفاق العام .

الجزائر أمام تحدي إيجاد بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات

يرى العديد من الخبراء الماليين، أن الجزائر ملزمة بالتوجه نحو دعم الاستثمار بعيدا عن الإنفاق الذي تواصله الدولة، خصوصا مع التقلبات التي تشهدها أسعار البترول، موضحين أن التخوف سيكون بشأن السنوات الثلاث المقبلة إن لم تسارع إلى تسيير حقيقي لصندوق ضبط النفقات. وحسب هؤلاء الخبراء، فإن الجزائر تعرف عجزا كبيرا في مجال الشركات الاقتصادية الكبرى، بحيث أن 50 بالمائة من الشركات الموجودة تعيش على ما توفره الدولة من استثمارات في المنشآت القاعدية، و هذا الأمر من أهم مسببات هشاشة الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن الدولة هي التي تتقدم بوصولات الطلب، وعليه، من الضروري أن يكون هناك تحول على مدى 10 إلى 12 سنة المقبلة في مجال الاستثمار للسماح بظهور الشركات الكبرى التي تضمن توازنا اقتصاديا، بحيث تتحول هذه المؤسسات إلى محرك حقيقي للاقتصاد. و أكثر من ذلك، فالجزائر مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تثبيت الاقتصاد على قوانين صلبة لا تتغير بتغير الحكومات، الأمر الذي يستدعي تحول الدولة إلى ضابط للاقتصاد لا كمتدخل ومستثمر مباشر، والعمل على بروز مؤسسات اقتصادية كبرى من خلال التشجيع على سياسة الاستثمار الحقيقي.

تصحيح مسار

قرّرت الحكومة الإبقاء على حجم الإنفاق في مستوياته العادية، حفاظا على التعهدات الاجتماعية، ضمن مشروع قانون المالية التكميلي المنتظر خلال أسابيع، فيما فصل بصفة رسمية في أمر مراجعة سعر صرف الدولار تماشيا مع السوق الدولية، وينتظر أن يتضمن مشروع النص مجموعة من الإجراءات التشريعية الكفيلة بترشيد التجارة الخارجية لضبط رؤوس الأموال، في وقت يتوقع انخفاض رهيب في موارد صندوق ضبط الإيرادات المهدد بفعل تراجع أسعار برميل النفط .

ولم تلجأ الحكومة إلى أي نوع من أنواع التقشف في ضبط جانب الميزانية المتعلق بالنفقات، وذلك حتى تتمكن من تجسيد وعودها المتعلقة بمواصلة المشاريع ذات العلاقة بمعيشة المواطن، سواء ما تعلق ببرنامج السكن أم مناصب الشغل السنوية في قطاعات الصحة والتربية.

ويأتي القرار المتعلق بالإبقاء على النفقات عند مستوياتها العادية، من باب أن الميزانية لن تتأثر بفعل تراجع أسعار النفط في السوق الدولية على اعتبار أن الميزانية مبنية على سعر مرجعي يقدر بـ37 دولارا للبرميل من النفط، والسعر الحالي يبقى يتأرجح بين 60 إلى 70 دولارا للبرميل، الأمر الذي وإن جعل النفقات في منأى من «شد الحزام» فإجراءات الحكومة لن تجدي نفعا في وقف الانهيار المتوقع في واردات صندوق ضبط الإيرادات المعني باستقبال الضرائب المفروضة على فارق السعر الحقيقي للبترول في السوق الدولية، وبين السعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية، وفي مقابل مستوى التمويل الضعيف جدا المنتظر يشهد صندوق ضبط الإيرادات مستوى استهلاك كبيرا جدا، شأنه في ذلك شأن احتياطات الصرف، المتأثرة تأثرا مباشرا بالعجز الذي أصاب ميزان المدفوعات والميزان التجاري، على اعتبار أن الأول أشمل ويعنى بضمان تغطية الخدمات وحركة رؤوس الأموال، والثاني أي الميزان التجاري المعني بتغطية كل السلع العينية.

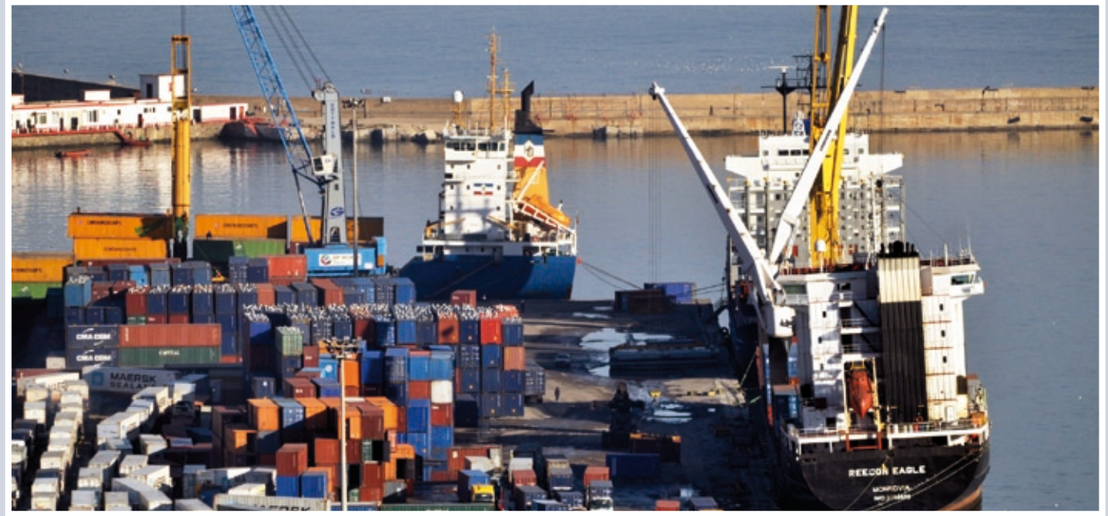

ومن بين أهم الإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية التكميلي، مراجعة سعر الصرف المقدر في قانون المالية الحالي بـ79 دينارا للدولار الواحد، رغم أن واقع سعره في السوق الرسمية لدى البنوك حاليا يقدر بـ 97 دينارا للدولار الواحد، كما تقرر مراجعة السعر الحقيقي للبترول في ضبط الميزانية على اعتبار أنه في قانون المالية الأولي لهذه السنة قدرته مصالح وزارة المالية بـ100 دولار، ويرجح أن يكون ضمن النص التشريعي القادم عند مستوى 50 إلى 60 دولارا، على اعتبار أنه يشكل مرجعية حساب مداخيل صادرات المحروقات.

ومعلوم أن ملامح أزمة البترول بدأت ترمي بظلالها على الوضع الاقتصادي حيث سجل الميزان التجاري للجزائر خلال شهري جانفي وفيفري من السنة الجارية، عجزا بـ 341 مليون دولار، بعد أن كان قد سجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية، فائضا بقرابة ملياري دولار، كما تراجعت صادرات الجزائر خلال هذه الفترة بنسبة 31 بالمائة، أي إن الخسارة بسبب تراجع أسعار البترول في السوق الدولية، خلال شهرين فقط تجاوزت 3 ملايير دولار.

ضبط التجارة الخارجية

من أهم التدابير التي يتضمنها قانون المالية التكميلي، تلك المتعلقة بضبط التجارة الخارجية والقضاء على الغش والتحايل في مختلف المعاملات التجارية، وهو ما أكده الوزير الأول، عبد المالك سلال، أكثر من مرة، وفي عدة مناسبات. ذلك أن عمليات الاستيراد والتصدير في الجزائر تدعم الخزينة الوطنية بمبلغ يفوق 62 مليار دينار، بينما تصرف الحكومة على عمليات الاستيراد مبلغ 58 مليار دينار.

وانطلاقا من هذه الأهمية، فإن قانون المالية التكميلي 2015 سيحمل إجراءات تهدف للتحكم الأمثل في معاملات التجارة الخارجية من خلال محاربة الغش والتزوير في تمويل عمليات الاستيراد، ووضع حد للفوضى التي تميز هذا النشاط. لقد حان الوقت لمكافحة الغش والتزوير بصفة قوية وطبقا لقوانين الجمهورية.

تراجع أسعار البترول بدأ يؤثر في الاقتصاد

ومما لاشك فيه، أن مكافحة الفساد في قطاع التجارة الخارجية من شأنها أن تسمح بتوفير ملايير الدولارات لتمويل الاقتصاد الوطني، خاصة في الظرف الراهن المتميز بتراجع أسعار البترول، والمتسم، من جهة أخرى، بحاجة الاقتصاد إلى دعم، مهما كان نوعه، لاسيما، وأن أزمة انخفاض أسعار النفط بدأت تأثيراتها تظهر. وهو ما اعترف به الوزير الأول، قبل أيام، الذي أكد أن الوضع الحالي فاجأ الحكومة، وأن الجزائر خسرت أكثر من 7 ملايير دولار بسبب تراجع أسعار البترول، مشيرا إلى أن احتياطات الصرف قد تنخفض لأقل من 38 مليار دولار في حال بقي السعر المرجعي للبترول في حدود 60 دولار للبرميل، أما في حالة وصل السعر المرجعي إلى 50 دولار فإن الجزائر تتوقع انخفاض احتياط الصرف إلى حوالي 19 مليار دولار.

ولكن الوزير الأول طمأن الجزائريين بقدرة الحكومة على التسيير إلى غاية 2019 بهذه الوتيرة الحالية، مؤكدا بأنه تم إقرار تراجع تام في ميزانية التجهيز وكذا تأجيل مختلف المشاريع الكبيرة ما عدا مشاريع السكن والصحة والتعليم .

احتياطي الصرف في مستوى مناسب

كشف محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي، أخيرا، عن تراجع احتياطات الصرف الجزائرية الرسمية إلى 178,938 مليار دولار نهاية 2014 مقابل 185,273 مليار دولار نهاية سبتمبر من نفس السنة.

ويأتي هذا التراجع في احتياطات الصرف الجزائرية بعد الاستقرار الذي عرفته خلال السداسي الأول من 2014 في حدود 193,269 مليار دولار مقابل 194,012 مليار دولار نهاية 2013 حسب الأرقام المقدمة من طرف لكصاسي خلال عرضه للتوجهات المالية والنقدية للبلد للثلاثي الأخير لـ 2014 بحضور المدراء العامين للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر.

إلا أنه بالرغم من هذا الانخفاض يبقى مستوى احتياطات الصرف «مناسبا» في حين تبقى المديونية الخارجية في مستويات دنيا حيث قدرت بـ 3,735 مليار دولار نهاية 2014 مقابل 3,666 مليار دولار نهاية سبتمبر من نفس السنة وبـ 3,369 مليار دولار نهاية 2013. وهذه الوضعية الحسنة ستساعد «على التقليل من تأثير الصدمة الخارجية في 2015». لكن مسؤولا ماليا جزائريا حذر من «التآكل السريع» لهذه المرونة في حالة دوام الصدمة الخارجية خاصة في ظل «المستوى العالي وغير المتحمل للواردات» والذي يمكنه أن يشكل خطرا على ميزان المدفوعات الخارجية على المدى البعيد. إلا الأكيد أن احتياطي الصرف الجزائري، يكفي لتغطية حاجيات البلاد خلال 37 شهرا، لاسيّما أن كل الأرقام والإحصاءات تشير إلى أن وضع الجزائر بخير .

وهذا يعني أن الصحة المالية للجزائر جيدة فاحتياطي الصرف وحده يكفي لمدة تفوق 3 سنوات، و أكثر من ذلك أن البنوك الجزائرية قوية واستطاعت امتصاص الصدمات وأن وضعيتها المالية أحسن من وضعية بلدان كثيرة تضررت من أزمة البترول.

يأتي هذا، في وقت أطلق «الأفامي» صفارة الإنذار ودعا الحكومة لوقف دعم الكهرباء والبنزين. معتبرا أن الصدمة التي عرفتها الجزائر على مستوى ميزان المدفوعات سجلت ابتداء من الثلاثي الرابع لسنة 2014، على عكس دول المنطقة الأخرى التي انطلقت بها الصدمات نهاية السداسي الأول.

«الأفامي» يحذر من ارتفاع النفقات و«ينصح» بكبح أجور القطاع العمومي

ومن ناحية أخرى، أفاد صندوق النقد الدولي أن أغلبية دول منطقة شمال أفريقيا ومنها الجزائر غير قادرة على موازنة ميزانياتها في حالة ما كان سعر البرميل في حدود 60 دولارا،

مقترحا أن يكون تطهير النفقات العمومية على اعتبار أنها محرك النمو الرئيسي، واقترح التقرير تجاوز تقليص النفقات، باللجوء إلى كبح ارتفاع رواتب القطاع العمومي والسهر على إنتاجية نفقات الاستثمار، وتقليص الدعم الموجه للمواد الطاقوية وخفض التحويلات الاجتماعية التي من شأنها الرفع من الإيرادات العمومية وكبح تبذير الطاقة.

وإذا كانت نصائح «الأفامي» موجهة إلى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، و منها الجزائر، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر خارج قطاع المحروقات 4.8 بالمائة هذه السنة، بعد أن كانت في حدود5.1 بالمائة سنة 2014 حسب تحديث «الأفامي» للآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتوقع أن يبلغ الناتج الداخلي الخام الاسمي –للصندوق– 187,2 مليار دولار في 2015 على أن يبلغ 197,5 مليار دولار في 2016. وفيما يتعلق بسعر التوازن الميزانياتي للنفط الجزائري، فقد حدده الصندوق عند 1ر111 دولار للبرميل في 2015، مقابل 129,8 دولار للبرميل، ولدى تطرقه إلى وضعية البلدان المصدرة للبترول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قال الصندوق إن «الحقائق الجديدة للسوق العالمية للنفط تفرض التخلي عن نماذج النمو التقليدي المبنية على النفقات العمومية والتي تعتبر الصناعة النفطية مصدرا لها، قبل أن يتم تقسيمها عن طريق الدعم والتوظيف في القطاع العمومي». واقترح صندوق النقد المرور إلى نموذج جديد يكون فيه النمو الاقتصادي وخلق مناصب العمل من قبل القطاع الخاص المتنوع.

ويمكن القول، أخيرا، أن الحل يكمن، دائما، وليس فقط تحت ضغط الظروف، في تنويع الاقتصاد الوطني، واستغلال الموارد المالية المتوفرة، إضافة إلى الانتعاش المرتقب لأسعار البترول، في كسب هذا الرهان .

الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، يوم الخميس 1 أكتوبر 2015، برئاسة السيد جمال قيقان، نائب رئيس مجلس الأمة.

خُصّصَتْ هذه الجلسة لطرح عدد منَ الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمّة على أعضاء في الحكومة.

فتح نقاط بيع للإسمنت على مستوى الجنوب

ردا عن السؤال الشفوي الذي طرحه السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، على الوزير الأول، عن أسباب إلغاء الدعم لمادة الإسمنت لمناطق الجنوب؟

أوضح وزير العلاقات مع البرلمان الطاهر خاوة نيابة عن الوزير الأول، أن الطاقة الإنتاجية لمجمع صناعة الإسمنت للجزائر تقدر بـ11.5 مليون سنويا، وقصد رفع طاقاته الإنتاجية استفاد المجمع من برنامج تنمية شرع في تنفيذه سنة 2009، وذلك برفع القدرة الإنتاجية من 11.5 مليون طن إلى 15 مليون طن سنة 2018.

مضيفا أنه وفي نفس الإطار سيتم رفع القدرات الإنتاجية للإسمنت لا سيما على مستوى المصانع المتواجدة في الشلف، عين الكبيرة ، كما سيتم إنجاز مصانع جديدة في كل من ولايات بشار، أم البواقي والبيض.

موضحا في نفس السياق أن الدولة تقوم بدعم تكاليف مادة الإسمنت لمناطق الجنوب وذلك من خلال صندوق خاص، وأنه بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 جانفي 2015، ونظرا للطلب المتزايد على الإسمنت في مناطق الجنوب، وأهمية المبالغ المخصصة لهذا الدعم، تم وضع حيز التنفيذ نظام جديد يرتكز على صندوق داخلي خاص بمجمع صناعة الإسمنت الجزائر يزود من خلال رفع السعر بـ 10 دينار لكيس إسمنت يوزن 50 كلغ.

مؤكدا أن اللجوء إلى هذا الجهاز الجديد يسمح بتحديد سعر توازني بين ولايات الجنوب والشمال، وتغطية تكاليف النقل لولايات الجنوب، وكذا تقليص النفقات التي تقع على عاتق الخزينة العمومية، إلى جانب تدابير أخرى هي قيد التنفيذ من قبل المجمع والمتمثلة في فتح نقاط بيع على مستوى الجنوب وذلك لغرض تلبية حاجيات مستهلكي مادة الإسمنت في هذه المناطق.

لجنة على مستوى كل ولاية لدعم استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساءل السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، حول مدى تطبيق التعليمة المتمثلة في تخصيص 20 بالمائة من مشاريع الدولة لفئة الشباب المقاول (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؟

أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي، أن طبقا لتعليمات الوزير الأول تم استحداث لجنة وطنية يترأسها الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بمعية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مهمتها توفير المناخ المناسب لتشجيع إنشاء مؤسات صغيرة ومتوسطة بشكل مكثف ومتنوع، عبرإنشاء لجنة على مستوى كل ولاية ، يترأسها أمين عام الولاية بحضور ممثلي وكلاتي دعم الشباب من أجل السهر على دراسة كل الملفات التي تعرض عليها من طرف الشباب الراغب في إستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة. كما يتم تسهيل ومرافقة أصحاب المشاريع عبر تقديم استشارات من أجل التسويق والتكوين .

مضيفا أن المادة 5 مكرر 1 من المرسوم الرئاسي رقم 12/23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم نصت على إمكانية تخصيص نسبة 20 بالمائة من العمل حسب الحالة التي تسمح بتلبية بعض الحاجات للمصالح المتعاقدة من قبل المؤسسات المصغرة.

مؤكدا أن هذه المشاريع المسندة إلى هذه الفئة من المؤسسات هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى منذ صدور المرسوم، وحسب الإحصائيات المسجلة خلال السنة المالية سنة 2014 على مستوى مصالح الجماعات المحلية قد أبرزت أن الصفقات المخصصة لمؤسسات الصغيرة قدرت بـ 1840 صفقة بمبلغ إجمالي قدر بأكثر من 6 ملايير في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

وأن عدد الصفقات المخصصة لمؤسسات الصغيرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 237 صفقة بمبلغ مالي إجمالي قدر بـ 1104 مليار دينار.

وان عدد الصفقات المخصصة للمؤسسات الصغيرة في إطار أجهزة أخرى تقدر بـ 115 صفقة بمبلغ يقدر بـ 319 مليون جزائري.

مؤكدا في الأخير أن كافة هذه الصيغ مكنت من خلق 9573 منصب شغل، وأنه بالرغم من كل هذه المجهودات فإن الدولة لا تزال تسعى من أجل دعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

صيغ السكن حسب دخل كل فرد

ردا عن سؤال السيد عبد القادر معزوز، عضو مجلس الأمة، على وزير السكن والعمران والمدينة حول الإجراءات المتخذة من قبل وزارة السكن للاستفادة من السكن الترقوي في شفافية ؟

أوضح وزير السكن والعمران عبد المجيد تبون أن مشكل صيغة السكن الترقوي هو إشكال قديم جديد، وأن هده الصيغة من السكن إنطلقت في تجسيدها دواوين الترقية بأموالها الخاصة بها، وأن مجموع مشاريع الدواوين قدرت بـ 9000 خلال 10 سنوات الماضية ، ولأن عدد الطلبات فاق العرض فقد عرفت هذه الصيغة ندرة ومشاكل.

مضيفا أن الحل يكمل في تصنيف صيغ السكن حسب دخل كل فرد وهذا ما قامت به الوزارة فهناك السكن الإجتماعي، والسكن البيع بالإيجار والسكن الترقوي العمومي، وأن الوزارة تتكفل بكل طلبات الموجودة في الساحة.

أسباب موضوعية لتأخر إنجاز الملحق لجامعة يحيى فارس

ردا عن سؤال السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، على وزير السكن والعمران والمدينة حول أسباب تأخر إنجاز الملحق الجامعي التابع لجامعة يحي فارس بولاية المدية؟

أوضح وزير السكن والعمران السيد عبد المجيد تبون أن تأخر الإنجاز له سببين، الأول هو الأرضية التي أختيرت كانت غير صالحة، فكان لا بد من دراسات معمقة .

أما السبب الثاني فيتمثل في مرور خط سكة حديدية بها، إضافة إلى تحويل قناة ضخمة لتزود بمياه الشرب طولها نصف كيلومتر، مما أثر في انطلاق المشروع. مؤكدا في نفس السياق أن وتيرة الإنجاز الآن حسب السلطات المحلية 25 بالمائة.

أما عن اختيار الشركة التركية لإنجاز المشروع ، فقد أوضح الوزير أن هذه الشركة ذات قانون جزائري وتعتبر شركة جزائرية طبقا للقانون، وهي موجودة في القائمة المصغرة وأن قانون الصفقات يسمح للشركات المتواجدة في القائمة المصغرة إمكانية دخولها للصفقات، مذكرا أن جميع الصفقات تمر بمجلس الحكومة، وأن هذا الأخير وافق على اختيار الشركة طبقا لقانون الصفقات.

منشور يتعلق بالأرصفة!!

ردا عن سؤال السيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة، على وزير السكن والعمران والمدينة حول وضعية الأرصفة في الجزائر؟

أوضح وزير السكن والعمران السيد عبد المجيد تبون عن وجود منشور يتعلق بالأرصفة، حيث يتطرق (نوعية الأرصفة، كيفية الإنجاز، المقايس، النوعية .... وغيرها وهو موزع على جميع المسؤولين المحليين والولاة ورؤساء الدوائر.

موضحا أن عملية تزفيت الأرصفة مكلف لأن الزفت مستورد، وأن وزارته أعطت تعليمات لاختيار الأشخاص ذوي المهنة، وأنها قررت ترصيف الأرصفة بالخرسانة فهي أسهل وأحسن عند عملية إعادة ترصيفها بعد عمليات الربط بالغاز أو أسلاك الإتصالات وغيرها...

الطريق السيار العابر لميناء جن جن

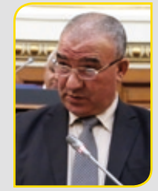

ردا عن سؤال السيد عبد المجيد بوزريبة، عضو مجلس الأمة، حول أسباب تأخر الطريق السيار شرق - غرب العابر لميناء جن جن ؟

أوضح وزير الأشغال العمومية السيد عبد القادر والي أن هذا الطريق يدخل ضمن شبكة الطرق السيارة التي تربط الموانئ بالمدن الكبرى بالطريق السيار شرق - غرب، والذي من شأنه تخفيف الضغط على الموانئ، على غرار ما سيتم إنجازه بكل من ميناء الجزائر ، سكيكدة، بجاية، مستغانم، وهران، أرزيو، الغزوات، التنس وعنابة وهي كلها معنية بنفس المشروع.

مضيفا أن هذا المشروع يكتسي أهمية وطنية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، فالطريق حسب الوزير يقدر طوله بـ 110 كلم ويتوزع على إقليم ثلاث ولايات وهي:

- ولاية سطيف 45 كلم
- ولاية ميلة 15 كلم
- ولاية سطيف 50 كلم.

وقد أوكلت دراسة وإنجاز هذا المشروع للمجمع الإيطالي المتكون من شركات خاصة وعمومية، وقد سجل المشروع تأخرا في الدراسة التنفيذية وذلك للأسباب التالية:

- المتطلبات الأمنية لتأمين رواق المشروع
- التغيرات والتحويلات الطارئة على مستوى أشطر المشروع
- صعوبات تضاريس المنطقة والإنزلاقات المعروفة
- عملية نزع الملكية وتسوية ملف تعويض المواطنين الملاكين
- تحويل مختلف الشبكات.

مؤكدا أن كل هذه العوامل تطلبت آجالا إضافية، وأنه تم الإنطلاق الفعلي للمشروع بعد رفع معظم هذه العوائق الموضوعية، حيث تعرف نسبة الدراسة 44 بالمائة وللمنشآت الفنية نسبة 14 بالمائة.

معلنا في الأخير عن إدخال ميكانيزمات جديدة وصارمة في إعداد دفتر الشروط للدراسات والإنجاز، حيث سيتم إلزام مكتب الدراسات والشركات بتدقيق الدراسات وتحيينها وتشخيص العوائق، وتوفير الوسائل البشرية بالنسبة للإنجاز ومادية وتمويل الورشات مسبقا قبل بدأ الورشات، لضمان انطلاقة سليمة للمشاريع وتفادي المفاجآت خلال تنفيذها.

الجامعـــــــات.. وعـــــروض التكوين

حول مدى استقلالية المؤسسات الجامعية في المجال البيداغوجي بعد إستحداث هيئة اللجان البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين؟ سؤال شفوي طرحه السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، على وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار أن إستحداث هيئة اللجان البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين لا يمس بكل حال من الإستقلالية البيداغوجية للمؤسسات الجامعية التي أضحت مكرسة منذ تطبيق نظام أل.أم.د، حيث أقر إصلاح التعليم العالي من حيث المبدأ فكرة استقلالية المؤسسة الجامعية ومنحها حق المبادرة في إقتراح عروض التكوين ضمن ميادين معرفية محددة، بما يتناسب مع قدراتها ومؤهلاتها البديغوجية والعلمية من جهة وما يتلائم مع متطلبات محيطها الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

فقد بادرت المؤسسات الجامعية إلى تقديم عروض تكوين وفقا لشروط ضابطة لهذه المسألة، وتقديمها للهيئات المختصة من أجل التقييم والتأهيل، فقد تم تقديم على مستوى الطور الأول 3500 عرض تكوين، ونجم عن هذه الوضعية جملة من الإختلالات منها عدم انسجام العروض مع قدرات المؤسسة الجامعية ومؤهلاتها.

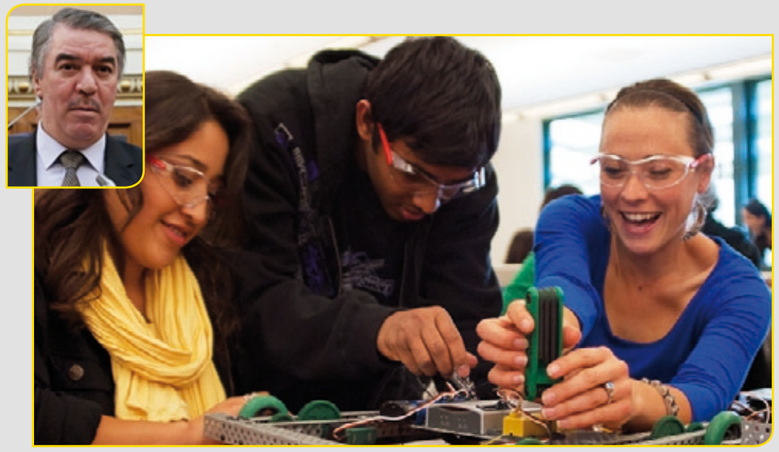

ولمعالجة هذه الإختلالات وبهدف إضفاء الانسجام المطلوب على عروض التكوين المتماثلة وتشجيع حركية الطلبة بين المؤسسات الجامعية ووفق نظام وطني محدد، تم استحداث اللجان البيداغوجية الوطنية لميادين التكوين التي تتمثل مهامها في :

- ضمان انسجام عروض التكوين حسب الميادين
- ضبط محتويات التعليم بما يضمن التدرج المنسجم للمكتسبات البيداغوجية وتدعيمها بنظام وطني لأرصدة من منظور تسهيل حركية الطلبة
- المساهمة في إعداد مدونة للميادين والفروع والتخصصات
- وضع قاعدة معرفية مشتركة لكل ميدان من ميادين التكوين والعمل على مطابقة عروض التكوين القائمة مع متطلبات هذه القاعدة المشتركة
- تنظيم وتبادل الخبرات والمهارات البيداغوجية والتعليمية بين المؤسسات الجامعية وتعميم الممارسات
- إحكام التواصل مع المحيط الإقتصادي والإجتماعي وإشراكه في تصميم عروض التكوين ذات الطابع المهني وتأطيرها.

مؤكدا في الأخير أن اللجان البيداغوجية الوطنية لميادين التكوين جاءت لتدعيم الإطار التنظيمي الذي يحكم تصميم عروض التكوين وتقيمها وتأهيلها، وأن هذه الهيئة أسهمت في ترشيد عرض التكوين الوطني، ووضع مرجعية قياسية وطنية لوحدات التعليم لمختلف الميادين.

(السرقة الأدبية) في الجامعة الجزائرية!!

ردا عن سؤال السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة، لوزير التعليم العالي والبحث العلمي حول السرقة العلمية ؟

أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار أن السرقة العلمية أو الإنتحال هي إعادة كتابة نص أو جزء من نص من دون ذكر المصدر، وأن هذه الظاهرة هي عملية نقل إنتاج لفكر سواءا كان علميا أو أدبيا لمؤلف دون الإعتراف له بملكيته الفكرية بواسطة الإشارة البيداغوجية المناسبة المتعارف عليها.

وتعد السرقة العلمية ظاهرة عالمية زاد من تفاقمها التوسع الهائل للنشر العلمي بواسطة وسائل الإتصال الحديثة والرقمية وفي مقدمتها الأنترنيت.

وقد أقر الوزير عن وجود هذه الظاهرة في جامعاتنا والتي إن بدت محدودة وفي نطاق ضيق.

موضحا أن الإنتحال في الجزائر يصنف كخطأ مهني من الدرجة الرابعة تصل عقوبتها إلى تسريح الطالب (طرده) طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 8 – 130 المؤرخ في 3 ماي 2008، المتضمن القانون الأساسي للأستاذ الباحث.

مضيفا في نفس السياق أن الوزارة لم تدخر جهدا في تعبئة الهيئات ذات العلاقة وفي مقدمتها اللجان العلمية والمجالس العلمية على مستوى المؤسسات التعليم العالي وهيئات البحث العلمي، وكذا مجلس الأخلاقيات والأدب الجامعية وفروعه العلمية، وتحسيسها بخطورة هذه الظاهرة وضرورة وضع تدابير الوقاية، فضلا عن إتخاذ إجراءات ردعية الكفيلة بمعالجتها والتصدي لها.

مضيفا أن الوزارة تعمل على دعم آليات من شأنها تشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث بما يضمن مقروئية أفضل للمذكرات والرسائل الجامعية لتشجيع الولوج الحر والمجاني للإصدارات العلمية عبر الإنترنيت وباقي المصادر العلمية الأخرى، وكذا التعريف بهذه الأعمال وضمان مقروئية أوسع، فقد أكد الوزير أن الجامعات الجزائرية قد حققت المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة 543 دوليا من ضمن 27000 جامعة في مجال الإيداع القانوني والمؤسساتي.

كما تم وضع بوابة خاصة بالإعلان عن الرسائل والأطروحات المسجلة وكذا إلزامية إيداعها قبل وبعد مناقشتها لدى مركز البحث في الإعلام الآلي والتقني الذي تكفل بتسيير العملية التي من شأنها إضفاء مقروئية أكثر لمحتوى الرسائل والأطروحات ومن تم تقليص ما أمكن من إنتحال والسرقة العلمية.

كما تم إنشاء لجنة وطنية علمية في مجالات العلمية الوطنية للإرتقاء بها إلى مستوى المعايير المعمول بها دوليا والمعتمدة في مجال النشر حسب الفروع والتخصصات المختلفة.

رئيس مجلس الأمة في زيارتين رسميتين إلى جمهـــورية الصين ومملكة اسبانيا

تعزيز اتفاق الشراكة الاستراتيجية

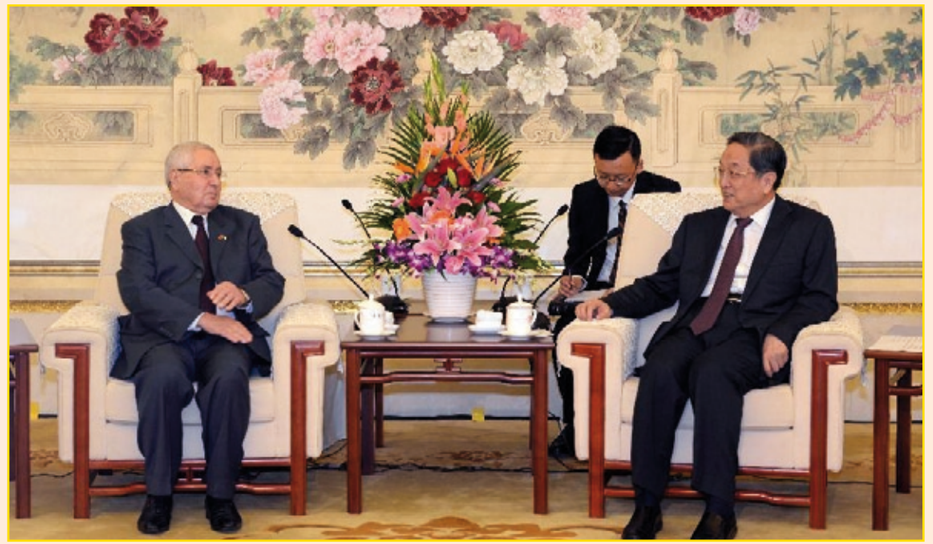

قام رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح رفقة وفد هام من رؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث للمجلس ، بزيارة إلى جمهورية الصين الشعبية ، خلال الفترة الممتدة من 31 أوت إلى 02 سبتمبر 2015 ، وذلك بدعوة من السيد يو زنغ شانغ (Yu Zheng Sheng)، رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني.

وقد تميزت هذه الزيارة باستقبال السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 01 سبتمبر 2015، من قبل السيد يو زهانغ شانغ، رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني بمقر ذات اللجنة حيث شكل اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز علاقات التعاون بين البلدين وكذا القضايا الجهوية والدولية ذات الاهتمام المشترك. في هذا الإطار، أبدى السيد يو زهانغ شانغ، أمله في توسيع التعاون بين البلدين، الذي بلغ درجة الامتياز، إلى قطاعات أخرى بما يعود بالمنفعة على الشعبين الشقيقين، كما أشاد بالإنجازات التي حققتها الجزائر على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بفضل القيادة الرشيدة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، متمنيا للشعب الجزائري المزيد من التطور والإزدهار.

من جهته، وبعد أن ذكر بالعلاقات التاريخية بين الصين والجزائر، أكد السيد عبد القادر بن صالح حرص الجزائر على تعميق هذه العلاقات في إطار اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة، الموقع سنة 2014 من قبل رئيسي البلدين ومن خلال تنفيذ برنامج التعاون الخماسي 2014 – 2018، مبديا اهتمام الجزائر بالاستفادة من التجربة الصينية لاسيما في مجالات تكنولوجيات الإعلام والاتصال والصناعة والزراعة، والموارد المائية وتكوين الموارد البشرية.

وأوضح رئيس مجلس الأمة، أن تبادل الوفود الحكومية والبرلمانية بين البلدين لهو أصدق دليل على رغبتهما في تطوير العلاقات الثنائية، مبرزا الدور الذي تلعبه الهيئات البرلمانية في تعزيز التعاون وتعميق أواصر الصداقة بين الشعبين الجزائري والصيني.

ثم نوه مع نظيره الصيني بتوافق الرؤى بشأن القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، اعتبارا للتجربة التاريخية المشتركة للشعبين في مواجهتهما للاستعمار.

وعلى هامش الزيارة

كانت لرئيس مجلس الأمة والوفد المرافق له زيارة ميدانية لشركتين تعدان من كبرى الشركات الصينية، الأولى «هواوي- Huawei»، المختصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والثانية، شركة بناء السكك الحديدية «CRCC»، المتواجدتان بالجزائر منذ أكثر من ثلاثة عقود، وتشرفان على إنجاز العديد من المشاريع في مجالي اختصاصهما.

كما شارك رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح يوم 03 سبتمبر 2015 ممثلا لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، في الاحتفالات المخلدة للذكرى السبعين (70) لانتصار حرب مقاومة الشعب الصيني ضد العدوان الياباني والحرب العالمية الثانية ضد الفاشية.

الهيئات البرلمانية روافد لتعزيز التعاون

بدعوة من رئيس مجلس الشيوخ الإسباني بيو غارسيا-إسكوديرو، قام رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح بزيارة إلى مملكة إسبانيا دامت أربعة أيام من 14 إلى 17سبتمبر 2015.

وقد كانت لرئيس مجلس الأمة رفقة الوفد البرلماني المرافق له عدة لقاءات مع شخصيات برلمانية وحكومية بالمملكة الإسبانية، في مقدمتها المحادثات الثرية التي أجراها مع نظيره الاسباني وشملت العديد من المحاور، فعلى الصعيد السياسي تم تبادل وجهات النظر حول القضايا الراهنة في المنطقة، وعلى المستوى الاقتصادي تم التأكيد على أهمية ترقية التعاون بما يخدم البلدين ويحقق المنافع المشتركة.

كما التقى السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة من قبل رئيس مجلس النواب الإسباني السيد خيسوس بوسادا. اللقاء الذي حضره وفدا المجلسين تمحور حول العلاقات الثنائية بين البلدين عامة، وشقها البرلماني خاصة. كما سمح اللقاء بتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقد أكد الطرفان على الدور الذي تلعبه الهيئات البرلمانية في تعزيز التعاون وتعميقه بين البلدين.

وكانت له محادثات مع وزير الخارجية الإسباني السيد خوسيه مانويل غارسيا مارغالو ، وشكلت المحادثات فرصة لتقييم العلاقات الثنائية عامة، والوضع في منطقة البحر المتوسط على وجه الخصوص والتحديات التي هي مقبلة عليها.

وأجرى محادثات مع السيدة صورايا ساينز دي سانتا ماريا، نائبة رئيس الحكومة ووزيرة الرئاسة، استعرض فيها الطرفان التعاون الثنائي القائم في عدة مجالات بين البلدين، وبحثا سبل ترقيته والدفع به لمستويات أرقى. كما تبادل الطرفان وجهات النظر حول الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط و الساحل الوضع في ليبيا ومالي.

رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

توقيع اتفاق تعاون بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي

وقع السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، والسيد جيرار لارشي رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، اليوم الثلاثاء 08 سبتمبر2015، بمقر المجلس، على إتفاق تعاون في المجال البرلماني. جرت مراسيم التوقيع عقب استقبال السيد عبد القادر بن صالح لرئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، والوفد المرافق له.

وقد استعرض الطرفان خلال هذا اللقاء، المستوى الجيّد الذي بلغته العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، وسبل تعزيزها والارتقاء بها في إطار اتفاق الشراكة الموقع سنة 2008.

في هذا السياق، أعرب السيد عبد القادر بن صالح عن أمله في أن تسمح زيارة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي بالرقي بالعلاقات بين برلماني البلدين إلى نفس درجة الجودة، التي بلغتها العلاقات بين حكومتيهما، مصرحا بضرورة مرافقة البرلمانيين في كلا البلدين للجهد المبذول على المستويين السياسي والدبلوماسي. كما رحب بفكرة توسيع تجربة الـ 5+5، إلى المجال البرلماني، لكن بأكثر واقعية وعلى أساس العوامل المشتركة والمنفعة المتبادلة.

من جهته، أوضح السيد لارشي حرصه على تخصيص أول زيارة له خارج اوروبا للجزائر، نظرا لأهمية هذا البلد وللدورالذي يلعبه في المنطقة.

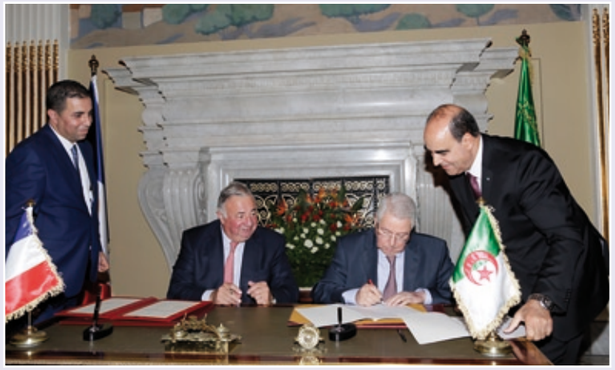

فيما يتعلق بالعلاقات البرلمانية، صرح رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي بأنها يجب أن تكون امتدادا لإتفاق الشراكة الموقع من طرف الرئيسين بوتفليقة وهولاند.

إلى جانب العلاقات البرلمانية، استعرض الطرفان الوضع في المغرب العربي ومنطقة الساحل، في هذا الخصوص نوه السيد لارشي بالدور الذي لعبته الجزائر في مالي. أما فيما يتعلق بظاهرة الإرهاب العالمي، وما إنجر عنها من مآسي، فقد اتفق الطرفان على ضرورة توحيد جهود المجموعة الدولية للقضاء عليها.

الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

واستقبل يوم الأربعاء 09 سبتمبر 2015، بمقر المجلس، السيد عبد الواسع يوسف علي، الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.

وقد تناول اللقاء مستقبل هذه الهيئة على ضوء المتغيرات على المستوى العالمي، وسبل ترقيتها وترقية آليات العمل بها.

السفراء

سفيرة سويسرا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 23 سبتمبر 2015، بمقر مجلس الأمة، السيدة موريال بارسات كوهين، سفيرة سويسرا بالجزائر .

وتم خلال هذا اللقاء استعراض التطور الحاصل في العلاقات الثنائية والوضع الاقتصادي الراهن في كلا البلدين، والتأكيد على أهمية ترقية التعاون من خلال الاعتماد على قواعد النجاعة والشراكة والربح المتبادل لفائدة المتعاملين، وفتح آفاق الاستثمار بتكريس مبدأ الثقة في الإمكانيات المتوفرة في بلادنا .

كما قدمت السفيرة السويسرية بالمناسبة عرضاً مختصراً حول نتائج الزيارة التي قام بها مؤخرا السيد كلود هاش ، رئيس مجلس الولايات للكنفدرالية السويسرية.

استقبالات نواب الرئيس

رئيس مجموعة الأخوة البرلمانية الأردنية - الجزائرية

استقبلت السيدة زهية بن عروس، نائبة رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 16 سبتمبر 2015، بمقر المجلس، السيد محمد الخرابشة، رئيس مجموعة الأخوة البرلمانية الأردنية – الجزائرية والوفد المرافق له.

وقد تناول اللقاء، العلاقات بين برلماني البلدين وسبل تطويرها والرقي بها إلى مستوى أفضل، عن طريق تبادل الزيارات والتنسيق والتشاور المستمر خاصة في المحافل البرلمانية الدولية.

كما تطرق الطرفان إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وإمكانيات تدعيمها و توسيعها إلى مجالات أخرى.

إستقبالات رؤساء اللجان

وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية رومانيا-الجزائر

استقبل السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2015 بمقر مجلس الأمة، وفدا عن مجموعة الصداقة البرلمانية رومانيا– الجزائر، يترأسه السيد فاسيل غودو، رئيس المجموعة، رفقة سفير رومانيا بالجزائر.

تبادل الطرفان خلال هذا اللقاء وجهات النظر حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية، كماتطرقا إلى سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، ودور البرلمانيين في تعميق أواصر الصداقة والشراكة والتعاون في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصادية منها.

كما عبر الوفد الروماني عن رغبة برلمان بلادهم في بعث ديناميكة جديدة للعلاقات البرلمانية مع الجزائر، لاسيما على مستوى مجموعات الصداقة، من خلال تكثيف اللقاءات وتبادل الزيارات بين برلمانيي البلدين.

شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة «رائدات»

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، عضو المكتب التنفيذي لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة «رائدات» ، في اجتماع ذات المكتب والمنظم من طرف الفرع الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنعقد يوم 5 سبتمبر 2015 بالقاهرة (مصر).

للعلم فإن السيدة بن شهيدة تحوز على عضوية المكتب التنفيذي وتترأس لجنة الشؤون السياسية لشبكة البرلمانيات العربيات.

البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي، في اجتماع اللجنة المعنية بوضع برنامج عمل وآلية تنفيذ لخطة عمل لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي للبرلمان العربي، وذلك يومي 7 و8 سبتمبر 2015 بالقاهرة (مصر).

جدير بالذكر أن هذه اللجنة الفرعية منبثقة عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، وقد تم انشاءها بناءا على موافقة البرلمان العربي في دورته السادسة المنعقدة يوم 14 جوان 2015.

اجتماعات الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

يشارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري ، في اجتماعات الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا AP– OSCE المنعقدة بمدينة أولن باتور (منغوليا) ، خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 18 سبتمبر 2015.

ويتكون الوفد البرلماني المشارك من السادة:
– الهاشمي جيار، عضو مجلس الأمة، رئيس الوفد
– بوعمامة عباس، عضو مجلس الأمة
– مرابط صالح، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
– طورشي بوجمعة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
وسيتناول برلمانيو الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع من بينها:

• مواجهة التحديات الأمنية المستقبلية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمناطق الأخرى: دور البرلمانيين في تعزيز التعاون الإقليمي.

• الأمن والتعاون الجواري، محاربة الإرهاب والاتجار بالبشر دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

• التحديات الاقتصادية للمنظمة، الأمن الغذائي، التقليل من مظاهر الكوارث وتسيير المياه: التعاون مع المنظمات الدولية.

للتذكير فإن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، ويحوز على صفة شريك في التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المنتدى الأوروآسيوي للنساء

شاركت السيدة لويزة شاشوة، رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بمجلس الأمة، في المنتدى الأوروآسيوي للنساء، الذي نظمه المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية روسيا، والذي انعقد يومي 24 و25 سبتمبر 2015 بسانت بترسبورغ (روسيا).

وقد تضمن جدول أعمال هذا المنتدى بالدارسة المواضيع التالية:

• النساء والسلطة
• النساء في اقتصاد متحول: فرص جديدة وتحديات
• النساء وتطوير إستراتيجية شاملة للحفاظ على الصحة
• النساء والتعاون الإنساني.

أشغال المرحلة الرابعة للدورة العادية 2015 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك السيدان رشيد بوغربال وعبد الكريم سليماني، عضوا مجلس الأمة في أشغال المرحلة الرابعة للدورة العادية 2015 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 28 سبتمبر إلى 02 أكتوبر 2015 بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

ويتضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع من بينها :

• بلدان العبور: رفع التحديات الجديدة للهجرة وحق اللجوء
• حرية الدين والعيش معا في مجتمع ديمقراطي

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة

شارك السيد بشير شبلي، عضو مجلس الأمة في أشغال المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة، تحت عنوان «وتيرة التجارة العالمية تسير جيدا»، وذلك في الفترة مابين 30 سبتمبر و 02 أكتوبر 2015 بمقر المنظمة العالمية للتجارة بجنيف (كونفيدرالية سويسرا).

كما شارك عضو مجلس الأمة، في فعاليات ندوة برلمانية في إطار المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة، والتي نظمها الإتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع البرلمان الأوروبي، وذلك يوم 30 سبتمبر 2015 بجنيف (كونفيدرالية سويسرا). حيث تم دراسة ومناقشة موضوع « الحد من الأعباء في تكاليف حركة التجارة: لماذا يعتبر مهما وآنيا اتخاذ إجراءات وتدابير تشريعية مستعجلة بخصوص اتفاق تسهيل التبادلات «.

الدورة العادية الأولى للبرلمان الرابع للبرلمان الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الدورة العادية الأولى للبرلمان الرابع للبرلمان الإفريقي ،والتي انعقدت من 05 إلى 07 أكتوبر 2015، بميدراند (جنوب إفريقيا).

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السيدين:
• محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي.
• مختار زروالي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي.
وقد تضمن جدول أعمال الدورة عدة اجتماعات ونشاطات منها ورشة عمل تخطيطية مشتركة لعام 2016 لمكتب ومكاتب البرلمان الإفريقي.

البرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في اجتماعات الجلسة الأولى لدور الإنعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، والتي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 08 أكتوبر 2015 بالعاصمة تونس.

تشكل الوفد البرلماني من السيدين:
• عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي
• منصور معيزية ،عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.
تضمن جدول الأعمال، إضافة إلى الجلسة العامة، دراسة تقارير اللجان الدائمة واجتماعات اللجان الفرعية، وإجتماع هيئة مكتب البرلمان العربي.

ورشة جهوية للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

شارك الدكتور الأمين شريط، عضو مجلس الأمة في أشغال الورشة الجهوية المنظمة من طرف الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة حول موضوع « التحديات المحيطة بالجوانب الوقائية للاستجابة للعدالة الجنائية فيما يتعلق بالإرهاب وخصوصا ظاهرة المحاربين الإرهابيين الأجانب « والتي إنعقدت يومي 08 و 09 أكتوبر 2015 ببوخارست (رومانيا).

تناول المشاركون بالدراسة و النقاش دراسة عدة مواضيع من بينها:
– التهديدات المرتبطة بظاهرة المحاربين الإرهابيين الأجانب :
• نظرة عامة،
• التحديات المتعلقة بالظاهرة فيما يخص تطبيق القانون الدولي،
– أهمية دور البرلمانيين في مكافحة الإرهاب في إطار دولة القانون،
– التحديات ذات الصلة بمصادر وتمويل الجماعات الإرهابية،
– تشجيع و تعزيز التعاون الجهوي و الدولي.
جدير بالذكر أن مجلس الأمة يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (APM) ، ويحوز على صفة عضو دائم.

الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري في أشغال الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN) المنعقدة بمدينة ستافنجر (النرويج) خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 12 أكتوبر 2015.

و تشكل الوفد البرلماني من السادة:
• محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيس الوفد.
• فرحي ميلود، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.
• أمير محمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.
تناول المشاركون بالدراسة و النقاش العديد من المواضيع من بينها:
• التحديات التي يشكلها الإرهاب المحلي (لجنة البعد المدني للأمن)،
• اللا استقرار في المشرق: تحديات أمن منظمة حلف شمال الأطلنطي. (اللجنة السياسية)،
• الحرب الهجينة: كيفية المواجه ؟ (لجنة الدفاع و الأمن)،
• تمويل الإرهاب. (لجنة الإقتصاد والأمن)،
• التغيير المناخي، الأمن الدولي و أفاق مؤتمر باريس ديسمبر 2015. (لجنة العلوم والتكنولوجيات)،
• شركاء منظمة حلف شمال الأطلسي في العالم. (اللجنة السياسية)
جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفتة «عضو شريك متوسطي»

التحديات المناخية والبيئية بالمنطقة الأورومتوسطية

شارك السيد السعيد بركات، عضو مجلس الأمة ضمن وفد برلماني مشترك ترأسه السيد محمد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، في قمة برلمانية رفيعة المستوى حول «التحديات المناخية والبيئية بالمنطقة الأورومتوسطية»، وذلك يوم 15 أكتوبر 2015 بباريس (فرنسا).

وقد تم خلال أشغال القمة التحضير للاجتماع البرلماني لمؤتمر الأطراف الـ 21 لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية، والتي كان موضوعها «تقوية الحوار والتعاون من أجل التنمية المستدامة في حوض المتوسط».

الدورة السابعة عشر للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي

شارك السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج لمجلس الأمة، وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي، في الدورة السابعة عشر للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي، المنعقدة يوم 17 أكتوبر 2015 بمركز المؤتمرات الدولية بجنيف (سويسرا).

يتضمن جدول أعمال اللجنة التنفيذية دراسة عدة بنود منها:
• رفع توصية إلى رؤساء المجالس العربية بخصوص:
• إختيار الأمين العام الجديد للإتحاد البرلماني العربي
• موعد ومكان إنعقاد المؤتمر القادم للإتحاد البرلماني العربي.

اجتماعات و فعاليات الجمعية 133 للإتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري في اجتماعات و فعاليات الجمعية 133 للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بجنيف (سويسرا)، خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 21 أكتوبر 2015.

تناول المشاركون في هذا المحفل البرلماني الدولي بالدراسة والنقاش عدة مواضيع من بينها:

• هجرة أكثر عدلا، و أكثر عقلانية و إنسانية : حتمية اقتصادية و أخلاقية، (موضوع النقاش ش العام).
• الديمقراطية في العصر الرقمي والتهديد في الخصوصية والحريات الفردية،
• الإرهاب : الحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي من أجل وقف التهديد الذي يخيم على الديمقراطية و الحقوق الفردية،
• المساهمة البرلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة لسنة 2015 حول التغيرات المناخية،
• دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية.
• اجتماعات المجموعات الجيوسياسية (العربية، الإفريقية، الإسلامية).
جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يحوز على عضوية اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي.

اجتماع لجنة الطاقة و البيئة و المياه التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد عمار مخلوفي، عضو مجلس الأمة، ونائب رئيس لجنة الطاقة و البيئة و المياه في أشغال الاجتماع الذي عقدته لجنة الطاقة والبيئة و المياه التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط (AP- UPM)، المنعقدة بمدينة فيينا (النمسا) يومي 19 و 20 أكتوبر 2015.

وقد تناول المشاركون بالدراسة و النقاش ما يلي:
• مأساة اللاجئين و التحديات التي تواجه الجماعات المحلية،
• الصعوبات البيئية المتزايدة للمتوسط،
• التعاون الدولي في شؤون الطاقة التنمية المستدامة و الأمن الغذائي بين دول الجنوب والشمال،
• المسائل المتعلقة بمبادرة شبكة الطاقات المتجددة.

الدورة الحادية عشر للطاولة المستديرة للبرلمانيين حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في الدورة الحادية عشر للطاولة المستديرة للبرلمانيين حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمنظمة من طرف هيئة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، وذلك يويم 20 و21 أكتوبر 2015 بأنقرة (تركيا).

وقد تشكل الوفد من:
• السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة
• السيد عبد الوكيل بن شاوي، عضو مجلس الأمة
وقد ناقش المشاركون عدة محاور منها:
• التسيير المستدام للأراضي: وسيلة لبناء مرونة في مواجهة التغير المناخي
• التشريعات الموجهة لحماية وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.

اجتماع لجنة فلسطين المنبثقة عن البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي ضمن لجنة فلسطين المنبثقة عن البرلمان العربي، في اجتماع اللجنة بالسيد سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، المخصصة لمناقشة آخر تطورات الأوضاع بالأراضي الفلسطينية المحتلة، المنعقدة يوم 28 أكتوبر 2015 بالعاصمة الأردنية عمان.

للعلم فإن هذه اللجنة تم استحداثها بناءا على قرار اتخذه البرلمان العربي، خلال دورته الرابعة المنعقدة بتونس في الفترة الممتدة من 06 إلى 08 أكتوبر.

السلم والمصالحة.. والتنمية في الجزائر

احتفاء بالذكرى العاشرة للاستفتاء على قانون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية نظمت المجموعتان البرلمانيتان لحزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الثلاثاء 29 سبتمبر 2015 يوما برلمانيا حول السلم والمصالحة الوطنية والتنمية في الجزائر.

في كلمته الافتتاحية، أوضح رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد ولد خليفة، أن مبادرة المصالحة الوطنية سمحت بالتأسيس لإجماع وطني واسع النطاق وهو المسعى الذي سمح للجزائر من إفشال مشاريع التفكيك و التدخل الأجنبي.

وأضاف ذات المحاضر مؤكدا، في ذات الصدد، بأن الجزائر أصبحت نموذجا ناجحا لتكريس السلم والمصالحة وهو ما دفع بالكثير من الدول إلى الاستلهام من التجربة التي خاضتها من أجل استعادة الأمن و الاستقرار.

وبالنظر إلى ذلك، أصبح اليوم من واجب الجزائريين أن يعتزوا ويثمنوا مكاسب ميثاق السلم والمصالحة والمحافظة عليها، يتابع السيد ولد خليفة الذي دعا إلى تكريس 29 سبتمبر كيوم وطني للمصالحة الوطنية يتم خلاله التعريف بهذه المبادرة الفريدة.

وفي نفس السياق، ربط المتدخل بين نجاح المبادرة والتقدم الاقتصادي الذي حققته الجزائر والتي تمكنت بقيادة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة من وضع استراتيجية للتنمية المستدامة سمحت بالدفع المسبق للديون الخارجية و ضبط التوازنات الاقتصادية والمالية وترقية مجالات التنمية الاجتماعية ككل كالسكن والصحة والشغل والتربية والتكوين وغيرها.

كما عاد رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى استعراض مختلف المراحل التي مر بها هذا الإجراء ليوضح بأن المجتمع الجزائري أدرك بحسه الوطني أن المصادقة على الميثاق هو طريق الخلاص من محنة هددت كيان الدولة الوطنية ومستقبل الجمهورية الجزائرية ومكاسب ثورة التحريرالوطني الكبرى.

وخلص في الأخير إلى التذكير بأن هذه المبادرة التي احتضنتها أغلبية الشعب ارتكزت على قيم أصيلة في المجتمع الجزائري تحث على الصلح والتسامح. كما أنها استندت على التجارب التي مرت بها البلاد عبر التاريخ و التي أثبتت كلها أن قوة الجزائر و حصانتها ترتكز على وحدة شعبها و تضامن كل فئاته في كل الظروف.

من جانبه، قال رئيس الكتلة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديموقراطي محمد قيجي، في الكلمة التي ألقاها بالمناسبة أنه من الضروري تكريس هذه القيمة الحضارية دستوريا والاستفادة منها لتنشئة الاجيال.

وفضلا على دسترة قيم المصالحة الوطنية دعا ممثل الحزب الى ادراج سياستها في البرامج التربوية الرسمية اضافة الى انشاء جائزة دولية للسلم والمصالحة الوطنية.

وأشار السيد قيجي بهذا الخصوص الى أن ما حققته المصالحة الوطنية للشعب الجزائري لا يمكن ان ينكره أحد اذ لم تقتصر على استتباب الامن لكن تجاوزتها لإرساء دعائم الدولة العصرية بكل المقاييس وهو ما انعكس على سمعة الجزائر ومكانتها حتى اصبحت «نموذجا لتسوية الازمات الامنية سلميا دون عنف ولا تدخل أجنبي».

وذكر المتحدث في هذا الشأن اسهامات الجزائر الواضحة لحل الازمتين في مالي ليبيا من خلال جمع الفرقاء على طاولة الحوار والنتائج التي حظيت بتقدير واعتراف الجميع وهو ما أكد -كما قال- أن المصالحة الوطنية الجزائرية أصبحت وصفة ناجعة.

أما رئيس الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني محمد جمعي فقد قال في تدخل له أنه تقديرا لمجهودات رئيس الجمهورية في بناء دولة قوية وآمنة نقترح ادراج يوم ذكرى المصالحة الوطنية ضمن الأعياد الوطنية وتأسيس أكاديمية عبد العزيز بوتفليقة للمصالحة الوطنية.

ودعا السيد جمعي الجزائريين في هذا الاطار «إلى تثمين ما أنعمه الله عليهم من سلم وتآخي وألا ينصتوا للأبواق الجاحدة المشككة فيما انجزه رئيس الجمهورية الوطنه وشعبه» واصفا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بأعظم ميثاق في حياة الامة الذي سمح لها من الخروج من النفق المظلم الذي ادخلها فيه الارهاب بهدف ضرب وحدة الشعب ومقدراته وهويته.

وأضاف أن نجاح التجربة الجزائرية الرائدة في صناعة السلم بالمصالحة أرست دعائم اصلاحات سياسية كبرى بادر اليها رئيس الدولة من أجل الوصول الى دولة الحق والقانون مشيرا الى أن المصالحة الوطنية رغم كيد الكائدين وسراب المشككين ضمنت للجزائر مناعتها وللجزائريين كرامتهم.

للاشارة عرفت الأشغال إلقاء مداخلات حول الموضوع من طرف كل من رئيس المجلس الشعبي الوطني د. محمد العربي ولد خليفة والمستشار لدى رئيس الجمهورية السيد كمال رزاق بارة، وكذا وزير الثقافة السيد عزالدين ميهوبي بالإضافة إلى الأستاذ الجامعي حمود صالحي.

توجه ملايين الناخبين المصريين إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات برلمانية منذ قرار المجلس العسكري بحل مجلس الشعب، منتصف عام 2012.

وهي أول انتخابات تشريعية منذ الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي عام 2013، ويتنافس مئات من الأعضاء والنواب السابقين لحزب الرئيس السابق حسني مبارك (الحزب الوطني الديمقراطي) في الانتخابات بعد أن ألغى القضاء قرارا سابقا بمنع ترشحهم.

وتجرى الانتخابات البرلمانية على مرحلتين، حيث بدأ التصويت في الخارج يوم السبت 17 أكتوبر 2015 وتستمر إلى يوم الأحد.

بينما تجرى انتخابات الداخل على مدى يومين الأحد والإثنين (19/18 أكتوبر 2015) كمرحلة أولى في 14 محافظة و هي: الجيزة، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، والوادي الجديد، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان، والبحر الأحمر، والإسكندرية، والبحيرة، ومرسى مطروح.

أما المرحلة الثانية ستجرى في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل وتشمل 13 محافظة أخرى هي: القاهرة، والقليوبية، والدقهلية، والمنوفية، والغربية، وكفر الشيخ، والشرقية، ودمياط، وبورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، وشمال سيناء، وجنوب سيناء

وتُعد هذه الانتخابات هي الأولى في ظل الدستور المصري الجديد، الذي أعاد تشكيل البرلمان المصري، الذي كان يتكون من غرفتين في السابق، مجلس الشعب ومجلس الشورى، ليتم الإبقاء على الغرفة الأولى فقط، مع تغيير اسمها إلى «مجلس النواب»، مع زيادة عدد مقاعده.

ويتألف مجلس النواب حسب الدستور الجديد -الذي تبلغ مدة ولايته خمس سنوات- من 568 عضوا، بينهم 448 نائبا بالنظام الفردي و120 نائبا بنظام القوائم المغلقة المطلق. ولرئيس الدولة أن يعين 5 % من عدد الأعضاء.

الأردن

وافق الأعيان والنواب في جلسة مشتركة يوم الأحد 20 سبتمبر 2015 برئاسة رئيس مجلس الأعيان الدكتور عبد الرؤوف الروابدة وحضور رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور وهيئة الوزارة على قرار الأعيان بتخصيص كوتا للنساء في قانون اللامركزية .

وقرر مجلس الامة اضافة 10 بالمائة للنساء من عدد المقاعد المخصصة لأعضاء مجلس المحافظة المنشأ بموجب قانون اللامركزية، بحيث يتم ملؤها من المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات في المحافظة من غير الفائزات، وان تنظم الشؤون المتعلقة بذلك بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

ويتم وفق القانون انتخاب 75 بالمائة من أعضاء مجلس المحافظة انتخابا مباشرا، مع اضافة 10 بالمئة للنساء (كوتا) ، وتعيين الباقي (15 بالمائة) من قبل مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الداخلية، على ان يكون ثلث المعينين من النساء.

أعضاء مجلس الامة ينتصرون للمرأة في قانون اللامركزية

إسبانيا

فاز الانفصاليون في إقليم كتالونيا الإسباني بالأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان الإقليمي بحسب النتائج النهائية للانتخابات، بنسبة مشاركة غير مسبوقة، بلغت 77 في المائة، انتهت في السابع والعشرين من سبتمبر.

الإنتخابات البرلمانية في ولاية كاتالونيا الإسبانية. أسفرت نتائج الإنتخابات عن فوز التحالف الداعي لإستقلال الولاية «معا من اجل نعم» ، ويضم هذا التحالف حزب «تقارب كاتالونيا الليبرالي الديمقراطي» بزعامة رئيس الوزراء الحالي ارتور ماس، وحزب «اليسار الجمهوري»، حزب يساري قومي، والعديد من المرشحين المستقلين من المثقفين والفنانين والرياضين، وحصل التحالف على 62 مقعدا، ويحتاج 6 مقاعد اخرى لتشكيل الأكثرية المطلقة في البرلمان، التي تؤهله لتشكيل الحكومة، وقام التحالف على هدف اساسي مشترك هو تحقيق استقلال كاتالونيا عن اسبانيا. ويضم معسكر القوى المطالبة بالإستقلال ايضا الحزب القومي اليساري المناهض للرأسمالية CUP ، الذي حصل على 10 مقاعد من مجموع مقاعد البرلمان البالغة 135 مقعدا.

للعلم فأن إقليم كتالونيا في شمال شرقي أسبانيا ويبلغ تعداد سكانه 7,5 ملايين نسمة وينتج 18 % من اقتصاد البلاد. وهذه المرة الثالثة التي يتوجه فيها أهالي الإقليم إلى صناديق الاقتراع خلال الخمس سنوات الأخيرة ، ويطالب إقليم كتالونيا منذ العام 2012 بتنظيم استفتاء على غرار الاستفتاء على سيادة «كيبك» كبرى المقاطعات الكندية والاستفتاء على استقلال «اسكتلندا» عن بريطانيا وقد فاز فيهما الرافضون للانفصال.

الانفصاليون يفوزون بالأغلبية المطلقة في الانتخابات البرلمانية في كتالونيا

اليونان

أدى أليكسيس تسيبراس زعيم لحزب الفائز في الانتخابات اليونانية اليمين الدستورية في مقر الرئاسة اليونانية بمشاركة رئيس البلاد بروكوبيس بافلوبولوس يوم الاثنين 21 سبتمبر2015 ..

وكان ألكسيس تسيبراس زعيم اليسار الراديكالي اليوناني «سيريزا» أدى اليمين الدستورية كرئيس للوزراء غداة فوز حزبه في الانتخابات التشريعية المبكرة بنسبة 35,46 % من الأصوات متقدما بسبع نقاط على حزب الديمقراطية الجديدة اليميني الذي حاز على 28,05 % من الأصوات.

وقد تعهد تسيبراس في كلمة ألقاها أمام مؤيدي حزبه في ساحة كلافتموناس بوسط أثينا بوضع حد لنظام الفساد الذي قضى وقتا طويلا في البلاد، خلال السنوات الأربع المقبلة».

معترفا بالصعوبات والعقبات التي تواجه الشعب اليوناني، للخروج من الأزمة مؤكدا أنه ممكن وفق خطة حزبه».

تسيبراس يؤدي اليمين الدستورية

الذكرى 61 لاندلاع ثورة التحرير المجيدة

« إن ثورة نوفمبر المجيدة لم تحرر شعبنا من السيطرة الاستعمارية فحسب، بل إنها أعادت الجزائر إلى الوجود بعد أن جردت طيلة مائة واثنين وثلاثين عاما من تاريخها ومن ثقافتها وحتى من شعبها، من خلال تلك المحاولات اليائسة التي رامت تحويلها إلى مجرد عمالات مضافة إلى عمالات الدولة المحتلة لها.

وكانت ثورة نوفمبر كذلك تأكيدا لتمسك أسلافنا، على مر الحقب والعصور، بأرضهم، وبحريتهم، وبكرامتهم، ومن ثم صارت سند تعريف هوية بلادنا وتعريف هوية شعبنا.

أجل، نوفمبر هو مستند رفض الجزائر لأي شكل من أشكال التدخل في شؤونها أو للتواجد الأجنبي فوق أرضها.

نوفمبر هو الينبوع من حيث ينهل شعبنا ما يحتاج إليه من الطاقة ليقدم على وثباته الوطنية كلما واجهته عظائم التحديات التي كانت المأساة الوطنية أشدها إيلاما.

لقد كتب على الشعب الجزائري أن يكافح، وحيدا بلا نصير، من أجل بقاء وطنه، ويقارع إرهابا أعمى عديم الانسانية مقارعة كان إبانها المجاهدون الأشاوس مضربا للأمثال في روح المواطنة والتجند من أجل نجدة الوطن.

بعد ذلك، أبى شعبنا إلا أن يبرهن للعالم برهانا ساطعا على حبه لوطنه وعلى تقديسه الحياة التي كرمها القرآن الكريم.

سيظل الوئام المدني، ثم المصالحة الوطنية مثالين في حب الوطن، وتأكيدا لسمو الجزائر فوق كل شيء ولدى الجميع، وتكريسا للوحدة الوطنية التي بفضلها تكون في متناولنا كل غاية ننشدها.»

من كلمة رئيس الجمهورية
بمناسبة أول نوفمبر 2015